

المشتقات المالية كمدخل لتسعير تأمين ائتمان الصادرات (دراسة تطبيقية)

أ.د. إبراهيم محمد مهدي بدوي أستاذ الرياضيات والإحصاء الإكتواري
عميد كلية التجارة - جامعة المنصورة (سابقاً)

د. السيد الشربيني الأشقر مدرس بقسم الإحصاء التطبيقي والتأمين
كلية التجارة - جامعة المنصورة

آيات إسماعيل محمد إبراهيم
معيد بقسم الإحصاء التطبيقي والتأمين
كلية التجارة - جامعة المنصورة

ملخص

يهدف هذا البحث إلى إعادة تقييم حجم الأقساط المحصلة من قبل الشركة المصرية لضمان الصادرات وذلك لمعرفة هل هي أقساط مناسبة أم أن هناك مغالاة بها من قبل الشركة وذلك باستخدام نموذج تسعير يعتمد على تسعير المشتقات يأخذ في الاعتبار مجموعة من العوامل المؤثرة في تحديد السعر والمرتبطة بأعمال الشركة مثل الأخذ في الاعتبار خطر العسر المالي الذي قد تواجهه الشركة وذلك عند تحديد القسط .

وقد تم التوصل إلى عدم وجود جهاز إنتاجي بالشركة المصرية لضمان الصادرات يقوم بالتعريف والتقديم الجيد لهذا النوع من التغطيات التأمينية مما يؤدي لعدم معرفة الكثيرين من المصدرين بوجود هذا النوع من التأمين في مصر. وكذلك هناك زيادة كبيرة في حجم الأقساط التي تحصلها الشركة المصرية لضمان الصادرات من المصدرين .

لذا يجب على الشركة المصرية لضمان الصادرات وضع نظام تسعير شامل وعادل يأخذ في الاعتبار العوامل التي تؤثر في درجة الخطورة لكل مستورد حتى يمكنها حساب السعر العادل والكافي له.

Abstract

This research aims to re-evaluate the size of the premiums collected by the Egyptian Export Credit Guarantee Company, to know how the premiums suitable or are exaggerated by the company using a pricing model based on derivatives takes into account a collection of factors affecting determining the price all linked with the company's activities when account the risk of financial hardship, which may the company facing when determining the premium.

Has been reached their isn't exist productive device of Egyptian Company for Export Credit Guarantee who knowing this type of insurance coverage, which leads to many exporters unknowing this type of insurance in Egypt. And also there is a large increase in the volume of premiums collected by the Egyptian Export Credit Guarantee Company.

So it on the Egyptian Export Credit Guarantee Company develop a comprehensive and fair pricing system that means account factors that affect the degree of risk for each importer so that it can calculate the fair price and adequate for him.

مقدمة

تؤدي الصادرات دورا هاما في التنمية الاقتصادية لجميع الدول سواء الدول النامية أو المتقدمة، وذلك بسبب الدور الايجابي الذي تؤديه في الميزان التجاري وقدرتها على تمويل الواردات مما يزيد من فرص الاستثمار، وخلق فرص عمل جديدة، ودفع مسيرة التنمية الاقتصادية⁽¹⁾.

وتعتبر تنمية الصادرات من أهم أولويات حكومات الدول النامية حيث تقوم هذه الحكومات برسم استراتيجيات كلية لتنمية الصادرات تركز على مجموعة من العناصر تأتي في مقدمتها برامج ائتمان الصادرات.

وعلى الرغم من اعتبار ضمانات ائتمان الصادرات من أهم أدوات التجارة الدولية نجد حولها العديد من القيود الشديدة وذلك بسبب الاتفاقيات الدولية والأوروبية، والقانون الاقتصادي. لكنها لا تزال أداة سياسية هامة للتخفيف من الآثار السلبية للتجارة بسبب القيود المالية، وإخفاقات السوق، والمعلومات غير المتماثلة⁽²⁾.

وفى ضوء ما سبق يهدف هذا البحث إلى تسعير تأمين ائتمان الصادرات في مصر، وذلك بالتطبيق على الشركة المصرية لضمان الصادرات وذلك باستخدام الطرق التمويلية المتاحة للتسعير والتي من أهمها نماذج التسعير التي يعتمد بناؤها على نماذج تسعير المشتقات المالية، وذلك لعدم اعتماد الشركة المصرية لضمان الصادرات على نموذج تسعير موحد لتحديد القسط الواجب الحصول عليه من المصدرين، ونجد أن النماذج التي تستخدم في التسعير عادة يمكن تقسيمها إلى نوعين رئيسيين وهما⁽³⁾:

1- النماذج الإكتوارية التقليدية.

2- النماذج التمويلية.

¹ - عمر محمد أبو عبيده " أداء الصادرات الفلسطينية وأثرها على النمو الاقتصادي - دراسة قياسية لفترة 1994 إلى 2011" مجلة جامعة الأزهر - غزة - سلسلة العلوم الإنسانية المجلد 15 العدد 1. 2013. ص 349.

2-Harald Badingr , Thomas Url , " Export Credit Guarantees and Export Performance Evedence from Austrian Firm - level Data, WIFO Working papers NO 42 , March 2012.

3-Stephen Darcy, James Garven " Property-Liability Insurance Pricing Model: An Empirical Evaluation " The Journal of risk and Insurance, 1990, Vol 3 p 291.

ولقد تم تقديم العديد من النماذج التمويلية التي هدفها الأساسي هو التوصل إلى أسعار تأمين تؤدي إلى استخدام معدل عائد عادل وملائم على رأس المال، وتعتبر النماذج المستخدمة في تسعير عقود الخيارات من أهم النماذج التي تم بناء العديد من النماذج التمويلية عليها لكي يمكن استخدامها في التسعير لما تحققه من مزايا تتفوق بها على النماذج الأخرى.

ومن أهم تلك المزايا ما يلي (4):

- الأخذ في الاعتبار خطر العسر المالي الذي يواجه شركات التأمين.

- سهولة الحصول على البيانات وقياسها.

لذلك يتم استخدام تلك النماذج في التوصل إلى ما يلي:

- معدل العائد المراد تحقيقه من قبل شركة التأمين (هامش الربح).

- الحد الأدنى لمستوى القسط الذي يحفز المؤمن للاكتتاب في وثيقة التأمين.

- معدل العائد الملائم الناتج من استثمار أقساط التأمين.

- التنبؤ بهامش ربح الاكتتاب.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة هذا البحث في عدم اعتماد الشركة المصرية لضمان الصادرات على نموذج تسعير موحد لتحديد قسط تأمين ائتمان الصادرات حيث تقوم الشركة بتسعير كل وثيقة على حدة مستخدمة في ذلك بعض المعايير وهي:

1- تسعير الخطر:

ويتم وفقا لثلاث محددات هي كما يلي:

1 - التصنيف الائتماني للدولة المستوردة.

2- سابقة أعمال الشركة في الدولة.

3- سابقة أعمال المصدر إن وجدت.

2- هامش التكلفة:

ويقصد بها المصروفات الإدارية والعمومية التي تتحملها الشركة.

4- Philips, Richard D, et," Financial Pricing of Insurance in the Multiple Line Insurance Company "Financial Institution Center, University of Pennsylvania, March 1996.

3- هامش الربح:

ويتمثل في نسبة معقولة يراها منفذو النشاط أنها نسبة عادلة مقابل إدارتهم للنشاط . وإجمالاً نجد أن قسط التأمين المحتسب وفقاً للطريقة المتبعة في الشركة هو ناتج حاصل ضرب سعر التأمين-الذي عادة ما يتراوح بين 0.5% و2% - في مبلغ تأمين الوثيقة. ومن هنا تتبع المشكلة الأساسية وهي عدم استخدام نموذج تسعير موحد لتحديد القسط الواجب الحصول عليه من المصدرين وذلك لكي تتحقق الشروط الأساسية في السعر وهي أن يكون السعر ملائماً وألا يكون مغالى فيه.

هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى إعادة تقييم حجم الأقساط المحصلة من قبل الشركة المصرية لضمان الصادرات وذلك لمعرفة هل هي أقساط مناسبة أم أن هناك مغالاة بها من قبل الشركة وذلك باستخدام احد نماذج تسعير الخيارات .

أهمية البحث:

تتضح أهمية هذا البحث في محاولة تسعير تأمين ائتمان الصادرات في مصر من خلال نموذج تسعير يعتمد على تسعير المشتقات ويأخذ في الاعتبار مجموعة من العوامل المؤثرة في تحديد السعر والمرتبطة بأعمال الشركة مثل الأخذ في الاعتبار خطر العسر المالي الذي قد تواجهه الشركة وذلك عند تحديد القسط العادل.

حدود البحث :

الحدود الموضوعية: يقتصر البحث على إعادة تقييم حجم أقساط تأمين ائتمان الصادرات لدى الشركة المصرية لضمان الصادرات وذلك باستخدام نماذج تسعير الخيارات.

الحدود المكانية: التطبيق على الشركة المصرية لضمان الصادرات .

الحدود الزمنية: الفترة من 2004 إلى 2014.

الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات العربية

1- دراسة وصاف السعيد، قدي عبد المجيد⁽⁵⁾ (2002)

لقد تناولت تلك الدراسة مفهوم وأهمية التصدير وضمان ائتمان الصادرات وكذلك تحديد آليات ضمان ائتمان إدارة أخطار التصدير وكما تناولت واقع النظام الجزائري لضمان ائتمان الصادرات.

وقد ساهمت تلك الدراسة في وضع أسس إستراتيجية تنمية الصادرات في عدد من الدول النامية من خلال توفير الموارد اللازمة للتنمية الاقتصادية. والعمل على إدارة أخطار التصدير من خلال مختلف المداخل ومحاولة حل المشاكل الخاصة بتعقيد البيئة الدولية وحالة عدم اليقين في العلاقات الدولية الاقتصادية.

2- دراسة أحمد أسامة سلام⁽⁶⁾ (2004)

لقد تناولت تلك الدراسة كيفية تطوير وتنمية تأمين ائتمان الصادرات في مصر في ضوء احتياجات المصدرين وكذلك كيفية تحسين نتائج هذا النوع من التأمين كحماية للاقتصاد القومي.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها تلك الدراسة أنه يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية بين آراء كل من المصدرين المؤمن عليهم والغير مؤمن عليهم وأيضاً عدم وجود جهاز إنتاجي بالشركة المصرية لضمان الصادرات يقوم بالتعريف والتقديم لهذا النوع من التأمين، وكذلك وجود قصور في التغطيات التأمينية في سوق التأمين المصري يؤدي إلى عدم تلبية معظم احتياجات المصدرين وانخفاض الطلب على تأمين ائتمان الصادرات.

3 - دراسة مها محمد زكى على⁽⁷⁾ (2008)

قامت تلك الدراسة بدراسة وتحليل أهم نماذج التسعير المالي المستخدمة في التمويل

⁵- قدي عبد المجيد، وصاف السعيد (آليات ضمان الائتمان وتنمية الصادرات - حالة الجزائر) مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خضير بسكرة العدد الثاني ص 271.

⁶- أحمد أسامة سلام (دراسة تحليلية مقارنة لتأمين ائتمان الصادرات) رسالة ماجستير في التأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 2004.

⁷- مها محمد زكى على (تسعير تأمين الممتلكات والمسئولية - مدخل جديد) رسالة ماجستير في التأمين، كلية التجارة، جامعة المنصورة، 2008.

وتطبيقها على التأمين، وكذلك مناقشة نقاط القوة والضعف وشرح الأسس الرياضية لنماذج التسعير المستخدمة والمقارنة بينها وتوضيح كيف يتم تطبيقها على التأمين. ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها أن طرق تسعير التأمين التقليدية ليست على درجة كبيرة من الدقة لأنها تركز على جانب الاكتتاب ولا تعكس التغيرات في الأسواق المالية، كما أن أساليب التسعير المالي تعكس اعتبارات المخاطرة والعائد وتطبق على الصفقات المالية. وأيضاً يوجد تناظر كبير بين التأمين والخيارات، فكلاهما مشتقات فمدفوعات التأمين هي دالة في خسارة المؤمن له الفعلية وبالمثل القيمة المالية لخيار ما هي دالة في قيمة ورقة مالية أساسية.

4- دراسة مروة رفيق جلال فتحي⁽⁸⁾ (2010)

لقد تناولت تلك الدراسة كيفية التوصل إلى سعر ملائم لتأمينات الممتلكات والمسئولية في سوق التأمين المصري باستخدام الطرق التمويلية في التسعير. وقد توصلت الباحثة إلى أن هناك زيادة كبيرة في حجم كلا من الأقساط المحصلة من جمهور المؤمن لهم وأيضاً في الأرباح التي تحققها شركات التأمين في سوق التأمين المصري. وأيضاً يؤثر خطر العسر المالي في كلا من أقساط وأرباح المؤمنين في تأمين الممتلكات والمسئولية في سوق التأمين المصري.

5- دراسة يوسف مسعداوى⁽⁹⁾ (2011)

لقد قام الباحث بتقييم دور المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات والتعرف على الخدمات المقدمة من قبل المؤسسة. ودور المؤسسة في قروض التصدير إلى إفريقيا. وقد توصل إلى أن من بين أدوات تنمية الصادرات نظام تأمين القروض على الصادرات الذي يقوم بدور هام من خلال تأمين القروض التي يقدمها المصدرون لزبائنهم من مختلف الأخطار التي قد يتعرضون لها مما يحفز المصدرين على التصدير بكل أمان.

⁸ - مروة رفيق جلال فتحي (استخدام نماذج تسعير المشتقات المالية في تسعير تأمينات الممتلكات والمسئولية في سوق التأمين المصرية) رسالة دكتوراه في التأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 2010.
⁹ - يوسف مسعداوى "دور المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات في تعزيز صادرات واستثمارات الدول الأعضاء" مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، العدد الأول، 2011.

ثانيا: الدراسات الأجنبية

1-دراسة Peter Egger⁽¹⁰⁾ (2006)

تناولت تلك الدراسة التعرف على حصة التجارة البينية للشركات عابرة القارات وكذلك تحديد ضمانات ائتمان الصادرات العامة للمخاطر الغير قابلة للتسويق ومعرفة القيود المفروضة على ضمانات التصدير العامة وتحديد طبيعة العلاقة بين ضمانات التصدير العامة والانفتاح على التجارة.

وقد توصلت تلك الدراسة إلى أن ضمانات التصدير العامة أصبحت أداة لتصحيح إخفاقات السوق مما يؤثر على تكاليف المعاملات المالية، والمعلومات غير المتماثلة، ونوعية المقترض الأجنبي وكذلك اقتصار تأمين الصادرات على خارج منظمة التعاون مما يؤثر على تنمية الاعتمادات التجارية وعدم القدرة على التصدير لمدة طويلة.

2- دراسة kranti Mulik⁽¹¹⁾ (2006)

تناولت تلك الدراسة دراسة برامج ائتمان الصادرات. وخاصة دراسة تأثير برامج ائتمان الصادرات على تصدير المنتجات الزراعية في منظمة التجارة العالمية. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة موافقة الاتحاد الأوروبي على خفض الدعم على التصدير المباشر. وأن فترة السداد لبرامج ائتمان الصادرات لفترة لا تتجاوز 180 يوم. وكذلك شروط الائتمان تكون أكثر تقييدا للبلدان المستوردة ولا تستطيع هذه البلدان الاستفادة بالكامل من هذه البرامج.

3- دراسة Vander veer , koen⁽¹²⁾ (2010)

تناولت تلك الدراسة دراسة العلاقة بين تأمين الائتمان والصادرات وكذلك التعرف على تأثير التأمين على الصادرات في الفترة من 1992 إلى 2006 وأيضا التعرف على تأثير الأزمة العالمية في 2008-2009 على التجارة الدولية.

¹⁰ - Peter Egger "Public Export Guarantees and Foreign Trade Structure" University of Notre Dame , Kellogg institute For international studies .

¹¹ - Paul Rienstra , Kranti Mulik " Empirically Analyzing the Impact of U.S Export Credit Programs on U.S Agricultural Trade " ,North Dakota State University , Department of Agribusiness and Applied Economics ,Report No, 592 , December 2006 .

¹² - Vander Veer , Koen " The Private Credit Insurance Effect ON Trade " 2010.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة انخفاض الطلب على التأمين بنسبة تتراوح من 5% إلى 9% في الفترة من 1992 إلى 2006 وأيضا انخفاض الطلب على التأمين أدى بدوره إلى انخفاض الطلب على الصادرات بنسبة من 10% إلى 20% في العالم.

4- دراسة **Martina Egemann, Marc Anboin** (13) (2012)

تناولت تلك الدراسة تقييم الجانب الاقتصادي لضمان ائتمان الصادرات في وكالات الائتمان النمساوية وذلك باستخدام بيانات 187 شركة نمساوية مصدرة وتقدير الأهمية النسبية لضمانات ائتمان الصادرات وقياس تأثير ضمانات الائتمان على الصادرات بشكل عام.

وقد توصلت تلك الدراسة إلى أن المحددات الأكثر أهمية لضمان الصادرات هي حجم الشركة وكثافة التعرض لمخاطر الإيرادات والبحث والتطوير. وكذلك يعتبر ضمان ائتمان الصادرات أداة هامة في تمويل التجارة الدولية وهي أداة سياسية هامة للتخفيف من الآثار السلبية للتجارة بسبب القيود المالية وإخفاقات السوق والمعلومات غير المتماثلة.

¹³ - Martina Engemann , Marc Auboin " Testing the Trade Credit and Trade Link : Evidence from Data on Export Credit Insurance " World trade Organization , Economic Research and Statistics Division , Working Paper , 2012 .

خطة البحث:

لتحقيق الهدف المنشود من هذه الدراسة تم تناول هذه الدراسة من خلال الفصول الآتية:

الفصل الأول: الصادرات المصرية وتأمين ائتمان الصادرات

المبحث الأول: الصادرات المصرية.

المبحث الثاني: تأمين ائتمان الصادرات.

الفصل الثاني : أساليب تسعير منتجات التأمينات العامة

المبحث الأول : تعريف وأهداف وطبيعة عملية التسعير .

المبحث الثاني : الأسلوب التقليدي في تسعير التأمينات العامة .

المبحث الثالث : الطرق الإحصائية في تسعير التأمينات العامة.

المبحث الرابع : نظرية المصادقية في تسعير التأمينات العامة .

الفصل الثالث: المشتقات المالية

المبحث الأول: المشتقات المالية.

المبحث الثاني: نماذج تسعير المشتقات.

الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية

المبحث الأول: تسعير تأمين ائتمان الصادرات في سوق التأمين المصرية.

المبحث الثاني: تسعير تأمين ائتمان الصادرات في سوق التأمين العربية.

النتائج والتوصيات

المبحث الأول

تأمين ائتمان الصادرات

يعتبر تأمين ائتمان الصادرات من الآليات الحديثة نسبياً التي توفر للمصدر تغطية مشروطة ضد بعض المخاطر المرتبطة بعملية التصدير بحيث تمكن المصدر من انتقاء عملائه والحصول على تعويض عن الخسائر الناتجة عن تحقق المخاطر المغطاة. ويلعب تأمين ائتمان الصادرات دوراً هاماً في توفير التمويل للمصدر نظراً لأنه يشجع البنوك والمؤسسات الأخرى الممولة للتجارة على منح الائتمان خاصة في الحالات التي لا يستطيع طالب التمويل تقديم ضمانات مصرفية مقبولة أو في الحالات التي تتعاضد فيها المخاطر

وقد ظهر تأمين ائتمان الصادرات في مصر مؤخراً حيث ظهر تأمين ائتمان الصادرات بشرط وجود نشاط تصديري وهو الأمر الذي ظهر حديثاً في الدول العربية وذلك بعد تخلصها من الحملات الاستعمارية التي دامت لقرون طويلة حيث كانت الدول العربية سوقاً لمنتجات المستعمر ومصدر للمواد الخام التي يحتاجها فقط وبعد حصول الدول العربية على استقلالها بدأ التصنيع في الازدهار وبدأ الاتجاه إلى التصدير وظهرت الحاجة إلى إنشاء هيئات لتأمين ائتمان الصادرات. وقد تم إنشاء المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وهي مؤسسة إقليمية عربية تتبع جامعة الدول العربية وتضم في عضويتها جميع الأقطار العربية ومقرها الرئيسي في الكويت وبدأت أعمالها عام 1975.

التغطيات التأمينية في تأمين ائتمان الصادرات

تقدم وثائق تأمين ائتمان الصادرات تغطية تأمينية للأخطار التجارية، والأخطار السياسية حيث تكون النتيجة النهائية لتحقيق هذه الأخطار هو تعرض المصدر لخطر عدم الدفع (Non payment risk) وتكون مصادر خطر عدم الدفع كما يلي⁽¹⁴⁾:

1- من مشتري معين في الدولة المستوردة (خطر تجارى) .

¹⁴ - وجيه عبد الله فهمي " أسلوب كمي للتأمين على الودائع بالبنوك التجارية - نظام تأمين مقترح مقارنة " رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 2001.

2- من الدولة المستوردة (خطر سياسي): وذلك عندما يقوم المشتري بإيداع قيمة السلع بالعملة المحلية ولكن لا تستطيع الدولة تحويل هذا المبلغ إلى عملة أجنبية.
المبادئ الأساسية لتأمين ائتمان الصادرات (15)

أولاً: دراسة المخاطر بغرض انتقائها

قبل تقديم التغطية التأمينية تقوم شركة التأمين بدراسة المخاطر وتقييمها واتخاذ القرار سواء كان القبول أو الرفض. وتحلل المعلومات التجارية والاقتصادية مكانة هامة في معرفة الأسواق والسلع. ويركز نشاط تأمين ائتمان الصادرات على الاستغلال الجيد لهذه المعلومات.

لذا فإن شركة التأمين تقوم بتطوير نظام داخلي للمعلومات وأيضا إقامة علاقات مع الشركات المماثلة وبنوك التمويل وذلك لتجميع وتبادل وتحليل المعلومات المتعلقة بالأوضاع الاقتصادية والسياسية والمالية والاجتماعية للدول .

ثانياً: مبدأ الشمولية

نشأ هذا المبدأ بسبب الخسائر الكبيرة التي تحملتها شركات تأمين ائتمان الصادرات في البداية نتيجة إعطاء المصدر الحرية في اختيار التغطيات التي يقدمها التأمين وعلى الرغم من أهمية هذا المبدأ إلا أن شركات التأمين في بعض الأحيان تتجاوز عن تطبيق هذا المبدأ وتدخل عليه بعض المرونة.

حيث تعرف الشمولية بالاحتواء والتضمين ، وشمله بمعنى احتواه وعمه وتضمنه ، أي أن الشركة تقوم بتغطية كافة العمليات التي يقوم بها المصدر مما ترتب عليه زيادة كبيرة في حجم الخسائر .

ثالثاً: فترة الانتظار

يتم دفع التعويضات غالباً بعد انقضاء فترة من الزمن يطلق عليها فترة الانتظار وهذه الفترة اللازمة للتأكد من وقوع الخطر ومحاولة تحصيل الدين بطريقة ودية وقد

¹⁵ - خميس القزاح " نظام تأمين ائتمان الصادرات لدى المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات" كتاب قضايا مصرفية معاصرة، اتحاد المصارف العربية، 1997.

تضطر شركة التأمين إلى اتخاذ بعض الإجراءات القانونية ضد المشتريين للمحافظة على مصالحها.

وتقوم شركات التأمين بإعداد مخصص التعويضات تحت التسوية نتيجة وجود فترة زمنية بين تاريخ تحقق الخطر و نشوء الحق في التعويض و التاريخ الذي يتم فيه تسوية المطالبات و دفع التعويض فعلاً من جانب آخر

رابعاً: نسبة التحمل

عادة لا تتحمل شركات التأمين كل الخسائر بل تقوم بتعويض نسبة من الخسائر بين 80% إلى 90% ويتحمل حامل الوثيقة النسبة الغير مغطاة ويجوز له تأمينها لدى أي طرف آخر ويرجع هذا إلى محاولة إشراك المصدر في الخسارة والذي من شأنه أن يجعله حريصاً على المحافظة على حقوقه مع العميل، واعتماد التأمين بصفة عامة على مبدأ تعويض الخسائر وليس تعويض الأرباح.

أنواع وثائق تأمين ائتمان الصادرات (16):

أ- الوثائق الشاملة قصيرة الأجل:

أولاً: وثائق التأمين الشامل شحنات

ثانياً: وثيقة التأمين الشامل عقود

ب- وثائق التأمين المحددة متوسطة الأجل

تأمين ائتمان الصادرات في جمهورية مصر العربية

نبذة عن الشركة المصرية لضمان الصادرات

لقد تم إنشاء الشركة بالقانون رقم 21 لسنة 1992 التي بدأت نشاطها فعلياً في سبتمبر 1993 ويتمثل الدور الأساسي للشركة في كونها مؤسسة تقوم على تشجيع وتنمية الصادرات ودعم النشاط التصديري في قطاعاته المختلفة (17) وتتمثل الأنشطة الأساسية للشركة فيما يلي:

1- تأمين الصادرات

¹⁶ - عادل منير عبد الحميد " مرجع سبق ذكره "

¹⁷ - موقع الشركة المصرية لضمان الصادرات www.cgcegypt.com

تقوم الشركة بضمان ائتمان عمليات التصدير للسلع والخدمات الوطنية وذلك بتأمين مصدري السلع والخدمات الوطنية من مخاطر عدم دفع قيمة صادراتهم إما لأسباب ترجع إلى المستورد (المخاطر التجارية) أو لأسباب ترجع إلى ظروف الدولة (المخاطر السياسية والطبيعية) مما يعمل على تعزيز الموقف التنافسي للصادرات المصرية مما يؤدي بدوره إلى زيادة التصدير إلى الأسواق العالمية. من أهم الوثائق التي تقدمها الشركة ما يلي:

- 1- وثيقة الضمان الأساسية
- 2- وثيقة ضمان العملية المحددة
- 3- وثيقة ضمان الاعتمادات المستندية
- 4- وثيقة ضمان حصيلة الصادرات
- 5- وثيقة ضمان عمليات التصدير متوسطة الأجل
- 6- وثيقة ضمان الائتمان المحلى للمصدرين

2- نشاط التخصيم (Factoring)

يتضمن هذا النشاط إلى جانب تأمين عدم الدفع أو ضمان الائتمان تمويل ما بعد الشحن والتحصيل ويعتبر هذا النشاط من الأنشطة الحديثة في الشركة حيث بدأ مزاوله هذا النشاط في آخر عام 2004 وكان وقتئذ مقتصر على بعض المصدرين وذلك لعدم الوعي الكافي لدى المصدرين بهذا المنتج الجديد .

3- نشاط تقارير الاستعلام

تقدم الشركة تقارير عن المستوردين للمصدر وقد قامت الشركة بالتعاقد مع مجموعة من شركات الاستعلام الائتماني لتقديم هذا المنتج الجديد حتى يمكن للمصدر الاستعلام عن عملائه والمفاضلة بينهم والتخطيط السليم وتجنب المخاطر المرتفعة مما يؤدي بدوره إلى زيادة الصادرات المحلية للخارج وذلك له تأثير ايجابي على الاقتصاد المصري .

4- خدمة استرداد ديون المصدر المصري لدى المستورد الأجنبي

قد تم تقديم هذه الخدمة خلال العام 2008 وهذه الخدمة تتمثل في استرداد الديون من عمليات التصدير غير المؤمن عليها. وتسعى الشركة من خلال الخدمة إلى منح المصدرين قدرات جديدة تمكنهم من استرداد حقوقهم.

المبحث الثاني

المشتقات المالية

تواجه صناعة التأمين الكثير من الصعوبات (18) منها الزيادة المستمرة لاحتياجات طالبي التأمين، وعدم وضوح مفهوم الرقابة على التأمين، واتجاه كثير من الوحدات ذات الأخطار الكبيرة إلى أسواق رأس المال لمواجهة هذه الأخطار، والمنافسة بين شركات التأمين والمؤسسات المالية الأخرى مثل البنوك، وكذلك تقديم بعض المؤسسات المالية الأخرى - غير شركات التأمين - خدمات تأمينية جديدة لعملائها. واستخدام منتجات مالية جديدة مثل المشتقات المالية، وعملية الأخطار التي تدفع الشركات التأمينية إلى مواجهتها من خلال استخدام حلول غير تقليدية، وتحقق بعض الأخطار العامة قد ينتج عنها حجم مطالبات تفوق قدرة شركات التأمين وتؤثر على كل من سعر التأمين وحجم التغطية التأمينية.

مفهوم المشتقات المالية (19):

هي أدوات أو اتفاقات مالية تتعلق بالمستقبل وجودها أو قيمتها تشتق أو تتوقف على القيمة السوقية لأصول أخرى وتسمى هذه الأصول (الأدوات المالية الأساسية) ويترتب على هذه الاتفاقيات حقوق والتزامات تؤدي إلى تحويل مخاطر التمويل والاستثمار المرتبطة بالأدوات المالية الأساسية من طرف لا يرغب في تحملها إلى طرف آخر يرغب في تحملها.

أنواع المشتقات المالية :

يوجد 4 أنواع من المشتقات المالية تستخدم في التقديرات التأمينية وتم تحديدها من خلال معيار المحاسبة الأمريكي 119 بعنوان (الإفصاح عن الأدوات المالية المشتقة والقيمة العادلة للأدوات المالية) وهذه الأنواع هي (20):

1- عقود الخيارات (Option Contracts)

201- Kielholz, Schanz "The Strategic Development of Insurance Market" GPRI, Working Paper 1998.

19 - طارق عبد العال حماد (المشتقات المالية - إدارة المخاطر المحاسبية) كلية التجارة جامعة عين شمس 2001 .
20- منير إبراهيم هندي " الفكر الحديث في إدارة المخاطر: الهندسة المالية باستخدام التوريق والمشتقات " منشأة المعارف، 2003.

2- العقود الآجلة (Forward Contracts)

3- العقود المستقبلية (Future Contracts)

4- عقود المبادلات (Swaps Contracts)

وفيما يلي نبذة مختصرة عن كل نوع من الأنواع السابقة:

1- عقود الخيارات (Option Contracts)

تعرف عقود الخيارات بأنها عقود تعطى لمالكها الحق في شراء أو بيع أصل ما عند سعر ثابت أو قبل تاريخ محدد وذلك مقابل قيام المشتري بدفع قسط عند التعاقد وهذا القسط يسمى علاوة أو قيمة الخيار.

ووفقا لهذا التعريف نجد أن هناك تشابه كبير بين التأمين والخيارات حيث يعتبر التأمين أصل مالي مشتق تعتمد مدفوعاته على قيمة أصول أخرى، فمثلا في عمليات التأمين المباشر تتوقف المدفوعات المرتبطة بالوثيقة على قيمة النقص في الأصول المؤمن عليها نتيجة تحقق الحادث المؤمن منه. وأيضا في عمليات إعادة التأمين تعتمد المدفوعات على الخبرات السابقة لوثائق التأمين الأصلية. ونظرا لهذا التشابه الكبير بين عقود التأمين والخيارات نجد أن التأمين يمكن تسعيره باستخدام مدخل الخيارات.

2- العقود الآجلة (Forward Contracts)

يقصد بالعقود الآجلة بأنها عقود بين طرفين على شراء أو بيع كمية محددة من أصل ما (سلعة أو ورقة مالية أو أي أداة مالية أخرى) وذلك بسعر يتم الاتفاق عليه في تاريخ التعاقد يسمى سعر الممارسة ويتم تسليم السلعة أو تسوية الورقة المالية في تاريخ محدد في المستقبل. ومن هذا التعريف نجد أن:

1- تعتبر هذه العقود ملزمة لكل من البائع والمشتري بالسعر المتفق عليه في التاريخ المتفق عليه.

2- لا يتم تبادل أي أموال نقدية عند التعاقد.

3- نجد أن التدفقات النقدية التي تظهر عند انتهاء العقد إما أن تكون في مصلحة المشتري (وذلك إذا قام البائع بالتزامه بالبيع إذا ارتفع السعر عن القيمة المحددة في

العقد) أو تكون في مصلحة البائع (عند قيام المشتري بالتزامه بالشراء إذا انخفض السعر عن القيمة المحددة في العقد).

3- العقود المستقبلية (Future Contracts)

تعرف العقود المستقبلية بأنها عقود يلتزم بمقتضاها الطرفين على تسليم كمية محددة من أصل ما قد يكون (سلعة أو أوراق مالية أو أداة مالية أخرى) بسعر محدد يتم الاتفاق عليه عند التعاقد في تاريخ محدد مستقبلا.

ومن هذا التعريف نجد أن هذا العقد ملزما لكلا الطرفين والذي يضمن ذلك هو (بيت التسوية clearing house) عن طريق قيام كل من البائع والمشتري بإيداع مبلغ في بيت التسوية يسمى الهامش المبدئي ويتم تسوية هذا الهامش طبقا لسعر العقد في السوق وتتشابه هذه العقود مع العقود الآجلة فيما يتعلق بعدم تبادل نقدية عند التعاقد

4- عقود المبادلات (Swaps Contracts)

تعرف عقود المبادلات بأنها عقود يلتزم فيها الطرفين على تبادل مجموعة من التدفقات النقدية على مدى فترة زمنية معينة. ويتم حساب هذه التدفقات النقدية على أساس مبلغ افتراضي محدد يسمى المبلغ الأساسي ولا يتم تبادله فعليا ولكن يستخدم بغرض حساب التدفقات النقدية.

نموذج تسعير عقود الخيارات

1- نموذج (Black Scholes):

يعتبر نموذج (Black Scholes) هو النموذج الأصلي والأساسي في إنشاء وبناء كافة نماذج تسعير الخيارات التي ظهرت بعد هذا النموذج. وقد توصل هذا النموذج إلى أن هناك 5 عوامل رئيسية تؤثر في أسعار الخيارات تتمثل فيما يلي:

- 1- القيمة الحالية لسعر الأصل
- 2- سعر الممارسة
- 3- مدة العقد أو الفترة الزمنية لانتهاء العقد
- 4- التغير في سعر الأصل
- 5- معدل الفائدة الخالي من المخاطرة

الصيغة الرياضية لنموذج بلاك شولز (OPM) يمكن أن نعبر عن نموذج بلاك شولز رياضياً بالمعادلة التالية:

$$Vc = SN(d_1) - Xe^{-rt} N(d_2) ;$$

$$Vc = C[S; X]$$

$$d_1 = \frac{\left[\ln\left(\frac{S}{X}\right) + t(r + 0.5\sigma^2) \right]}{\sigma t^{0.5}}$$

$$d_2 = d_1 - \sigma t^{0.5}$$

حيث أن:

Vc : قيمة الخيار. S : سعر السهم. $N(d)$: التوزيع الطبيعي التراكمي.

X : سعر الممارسة. r : معدل الفائدة.

t : عدد الفترات الزمنية حتى تاريخ انتهاء العقد.

σ : الانحراف المعياري لكل فترة مرتبطة بمعدل العائد على السهم والتي تعبر عن

التقلب في سعر السهم.

2 - نموذج بلاك شولز بالصيغة التأمينية:

سوف يتم التعبير عن جميع المعلمات المتعلقة بنموذج بلاك شولز بمفهوم تسعير

التأمين كما يلي:

1- القيمة الحالية للأصل محل التعاقد: هي قيمة الأصل المؤمن عليه.

2- سعر الممارسة: هي التعويضات واجبه السداد.

3- الفترة الزمنية لانتهاء العقد: هي مدة الوثيقة.

4- التغير في سعر الأصل المشتق من قيمة الأصل المؤمن عليه.

5- معدل الفائدة الخالي من المخاطرة: هو معدل الفائدة على أذونات الخزنة.

المبحث الثالث

تسعير تأمين ائتمان الصادرات في السوق المصرية للتأمين

تم تطبيق نموذج (Chen, Yuen (2003) على بيانات الشركة المصرية لضمان الصادرات باعتبارها الشركة الوحيدة التي تمارس نشاط تأمين ائتمان الصادرات في مصر، وقد تم استخدام البيانات المتاحة من خلال الهيئة المصرية للرقابة على الصادرات (الكتاب الإحصائي السنوي 2005/2004 إلى 2014/2013). وعند استخدام هذا النموذج يجب إيجاد ما يلي:

1- القيمة الصافية للمؤمن (V):

ويتم التعبير عن هذه القيمة من خلال بند فائض أو عجز نشاط التأمين للشركة خلال الفترة محل الدراسة.

2- قيمة الخيار لعسر الشركة (OV)

تعسر الشركة يعنى عدم وجود ملاءة مالية للشركة The option value of insolvency of the firm، حيث:

$$OV = \text{Max}(0, -V) \quad (1)$$

ونستنتج هذه القيمة من خلال الفترة الزمنية محل الدراسة كما يلي:

جدول رقم (1) قيمة الخيار لعسر الشركة المصرية لضمان الصادرات

خلال الفترة (2004\2005 إلى 2013\2014)

Years	OV = Max(0, -V)
2005/2004	Max(0,-72)=zero
2006/2005	Max(0,-938)=zero
2007/2006	Max(0,-1672)=zero
2008/2007	Max(0,-1661)=zero
2009/2008	Max(0,-454)=zero
2010/2009	Max(0,-5444)=zero

Years	OV = Max(0, -V)
2011/2010	Max(0, -6627)=zero
2012/2011	Max(0, -7903)=zero
2013/2012	Max(0, -6596)=zero
2014/2013	Max(0, -6965)=zero

المصدر: إعداد الباحثة

يتضح مما سبق أنه خلال فترة الدراسة (2004\2005 إلى 2013/2014) كان البند الذي يعبر عن فائض أو عجز النشاط التأميني قيم موجبة وبالتالي فإن:

$$OV = Zero$$

القيمة المتوقعة لخيار عسر الشركة المصرية لضمان الصادرات $E(OV)$:
حيث يعبر عنها بمتوسط قيم (OV) عبر السلسلة الزمنية محل الدراسة:

$$E(OV) = \frac{ZERO}{10} = ZERO$$

3- المعدل المتوقع لعائد محفظة السوق $E(r_m)$

وهو متوسط عائد محفظة السوق، يتم إيجادة باستخدام العلاقة التالية:

$$(2) \quad 100 \times \frac{\text{ي الدخل من الإستثمارات المخصصة}}{\text{توسط حجم الإستثمارات المخصصة}} = \text{معدل عائد الإستثمار}$$

$$E(r_m) = \overline{r_m} = \text{معدل عائد الإستثمار} \times \left(\frac{1}{\text{سنوات الدراسة}} \right) \quad (3)$$

وتم إيجاد المعدل المتوقع لعائد محفظة السوق كما يلي:

جدول رقم (2) العمليات الحسابية لإيجاد متوسط حجم الاستثمارات المخصصة خلال فترة الدراسة (2004\2005 إلى 2013\2014) (القيمة بالآلاف جنيه)

متوسط المبالغ المستثمرة	السنوات
$108831=2\sqrt{(117226+100436)}$	2005/2004
$123805=2\sqrt{(130384+117226)}$	2006/2005
$148783,5=2\sqrt{(167183+130384)}$	2007/2006
$177655,5=2\sqrt{(188128+167183)}$	2008/2007
$294015,5=2\sqrt{(399903+188128)}$	2009/2008
$405163=2\sqrt{(410423+399903)}$	2010/2009
$416288=2\sqrt{(422153+410423)}$	2011/2010
$428489,5=2\sqrt{(434826+422153)}$	2012/2011
$438792=2\sqrt{(442758+434826)}$	2013/2012
$450084=2\sqrt{(457410+442758)}$	2014/2013

المصدر: إعداد الباحثة

جدول رقم (3) إيجاد معدل عائد الاستثمار خلال فترة الدراسة

معدل العائد%	السنوات
$0.2122=100*(108831\sqrt{231})$	2005/2004
$0.195=100*(123805\sqrt{242})$	2006/2005
$0.276=100*(148783.5\sqrt{411})$	2007/2006
$0.342=100*(177655.5\sqrt{608})$	2008/2007
$0.837=100*(294015.5\sqrt{2462})$	2009/2008
$0.573=100*(405163\sqrt{2321})$	2010/2009
$0.785=100*(416288\sqrt{3269})$	2011/2010
$0.763=100*(428489.5\sqrt{3269})$	2012/2011
$0.774=100*(438792\sqrt{3398})$	2013/2012
$0.737=100*(450084\sqrt{3317})$	2014/2013

المصدر: إعداد الباحثة

$$\begin{aligned}
&= E(r_m) = \bar{r}_m \\
&= \frac{1}{10} (0,212+0,195+0,276+0,342+0,837+0,563+0,785+0,763+ \\
&0,774+0,737) \\
&= 0,5494
\end{aligned}$$

4- إيجاد القيمة المتوقعة للخسارة (\bar{X}):

وهي عبارة عن متوسط حجم التعويضات التحميلية خلال فترة الدراسة، حيث:

$$\begin{aligned}
\bar{x} &= \frac{1}{10} (60+(-751)+491+(-126)+357+7+1223+(-604)+874+149)= \\
&1680/10=168
\end{aligned}$$

5- إيجاد قسط خطر السوق (λ)

وهو القيمة التي يتم بمقتضاها تنوع محفظة الاستثمار ، حيث

$$\lambda = \frac{(E(r_m) - r_f)}{\text{Var}(r_m)}; \quad (4)$$

r_f : هو معدل الفائدة الخالي من المخاطرة والذي يتم التعبير عنه بمعدل الفائدة على

أذون الخزانة، $r_f = 11.5\%$ (من التقرير المالي الشهري لوزارة المالية ديسمبر 2014).

$\text{Var}(r_m)$: يعبر عن تباين عائد السوق ، حيث:

$$\text{Var}(r_m) = \frac{\sum r_m^2}{n} - \frac{(\sum r_m)^2}{n} \quad (5)$$

$$\begin{aligned}
&= [(0,212)^2+(0,195)^2+(0,276)^2+(0,342)^2+(0,837)^2+(0,573)^2+ \\
&(0,785)^2+(0,763)^2+(0,774)^2+(0,737)^2]/10 = 0,3645 \\
&= 0,3645 - (0,5494)^2/10 = 0,334316
\end{aligned}$$

وبالتالي فإن:

$$\text{Var}(r_m) = 0,334316$$

ويكون قسط خطر السوق:

$$\lambda = \frac{\left(0,5494 - \frac{11.5}{100}\right)}{0,334316} = 1,29937$$

6- إيجاد التغيرات بين حجم التعويضات التحويلية ومعدل عائد محفظة السوق

$$\text{Cov}(x, r_m)$$

$$\text{Cov}(x, r_m) = \frac{\sum((x - \bar{x})(r_m - \bar{r}_m))}{n} \quad (6)$$

جدول رقم (4)

العمليات الحسابية لإيجاد التغيرات خلال الفترة من (2004\2005 إلى 2013\2014)

السنوات	$x - \bar{x}$	$r_m - \bar{r}_m$	2*3
2005/2004	(108)=168-60	(.3374)=.5494-.212	36.439
2006/2005	(919)=168-(751-)	(.3904)=.5494-.159	358.77
2007/2006	323=168-491	(.2734)=.5494-.276	(88.3)
2008/2007	(294)=168-(126-)	(.2074)=.5494-.342	60.975
2009/2008	189=168-357	.2876=.5494-.837	54.3564
2010/2009	(161)=168-7	.0236=.5494-.573	3.7996
2011/2010	1055=168-1223	.2356=.5494-.785	248.558
2012/2011	(772)=168-(604-)	.2136=.5494-.763	(164.899)
2013/2012	(706)=168-874	.2246=.5494-.774	(158.56)
2014/2013	(19)=168-149	.1876=.5494-.737	(3.5644)

المصدر: إعداد الباحثة

$$\sum 2*3 = 347.5618$$

فإن:

$$\text{cov}(x, r_m) = \frac{347,5618}{10} = 34,75618$$

7- إيجاد بيتا لخيار عسر الشركة (β_{OV})

حيث توضح مدى تغير العائد المتوقع للورقة المالية لتحركات العائد المتوقع على محفظة السوق.

$$\beta_{OV} = \frac{\text{Cov}(OV, r_m)}{\text{Var}(r_m)} = zero \quad (7)$$

$$\text{Cov}(OV, r_m) = zero$$

$$\beta_{OV} = zero$$

8- إيجاد قيمة إجمالي الأقساط (P):

$$P = \frac{C + (\bar{X} - \lambda \text{Cov}(x, r_m)) - (E(OV) - \beta_{OV}(E(r_m) - r_f))}{(1 + \delta r_f)}; \quad (8)$$

C: هي عبارة عن العمولات وتكاليف الإنتاج،

حيث:

$$C = zero$$

δ : هي النسبة المستثمرة من الأقساط، حيث:

$$(9) \quad \delta = \frac{\text{مخصصات الخسارة}}{\text{سائط الصافية المتكسبة}}$$

ويمكن إيجاد مخصصات الخسارة من خلال المعادلة التالية:

$$= (\text{مخصص التعويضات تحت التسوية})$$

(مخصص تعويضات آخر المدة - مخصص تعويضات أول المدة)

$$\begin{aligned}
&= (222-282)+(282-137)+(137-587)+(587-398)+(398-595) \\
&\quad (595-380)+(380-1403)+(1403-323)+(323-542)+(542-489) \\
&=271
\end{aligned}$$

الأقساط الصافية المكتسبة:

هي عبارة عن جميع المخصصات المتعلقة بالوثيقة وهي:

مخصص الأخطار السارية + مخصص التعويضات تحت التسوية + مخصص
التقلبات العكسية

حيث:

$$\begin{aligned}
&\text{مخصص الأخطار السارية} = (\text{مخصص أخطار أول المدة} - \text{مخصص آخر المدة}) \\
&= (723-830)+(830-1115)+(1115-359)+(359-354)+(354-160)+ \\
&\quad (160-1569)+(1569-1170)+(1170-553)+(553-582)+(582-574) \\
&=719
\end{aligned}$$

$$\begin{aligned}
&\text{مخصص التقلبات العكسية} = (\text{مخصص التقلبات آخر المدة} - \text{مخصص أول المدة}) \\
&= (27128-27325)+(27325-27240)+(27240-27135)+ \\
&\quad (27135-27070)+(27070-26985)+(26985-26900)+ \\
&\quad (26900-26815)+(26815-26730)+(26730-26645)+ \\
&\quad (26645-26645) = (483)
\end{aligned}$$

وبالتالي فإن:

$$507 = (483)+271+719 = \text{الأقساط الصافية المكتسبة}$$

وبالتالي فإن النسبة المستثمرة من الأقساط (δ) تكون:

$$\delta = \frac{271}{507} = 0.5345 = 53.45\%$$

بما أن الشركة لا تواجه خطر العسر المالي وليس لديها كذلك نفقات اكتتاب
(العمولات وتكاليف الإنتاج)، فإن:

$$P = \frac{\bar{X} - \lambda \text{Cov}(x, r_m)}{1 + \delta r_f};$$

(24)

$$= \frac{168 - (1,29937)(34,5618)}{1 - \left((0,5345) \left(\frac{11,5}{100} \right) \right)} = 130,884$$

وبمقارنة إجمالي الأقساط سنة 2013\2014 وهي 1477 مع الأقساط السابق حسابها وهي 130.884 نجد أن هناك فرق قدره 1346.12 وهذا يعنى أن الشركة يجب أن تتقاضى أقساط اقل من الأقساط التي تحصلها.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

تم التوصل إلى العديد من النتائج من أهمها ما يلي:

- 1- تدنى نسبة الصادرات المؤمن عليها في مصر بالنسبة لإجمالي الصادرات المصرية مما يدل على عدم إقبال المصدرين المصريين على تأمين صادراتهم ضد خطر عدم الدفع.
- 2- عدم وجود جهاز إنتاجي بالشركة المصرية لضمان الصادرات يقوم بالتعريف والتقديم الجيد لهذا النوع من التغطيات التأمينية مما يؤدي لعدم معرفة الكثيرين من المصدرين بوجود هذا النوع من التأمين في مصر.
- 3- هناك زيادة كبيرة في حجم الأقساط التي تحصلها الشركة المصرية لضمان الصادرات حيث نجد أن هناك فرق بين الأقساط المحصلة والأقساط الواجب تحصيلها قدره 1346.12 ألف جنيه وهذا يعكس الزيادة الكبيرة في حجم الأقساط المحصلة.

ثانياً: التوصيات

في ختام هذا البحث يمكن توجيه التوصيات التالية :

- 1- ضرورة تعريف المصدرين ورفع وعيهم التأميني بالأخطار التي تتعرض لها صادراتهم من خلال إنشاء جهاز إنتاجي بالشركة المصرية لضمان ائتمان الصادرات بالإضافة للحملات الإعلانية والدعاية اللازمة لذلك.
- 2- إنشاء إدارة متخصصة للمعلومات تعمل على تجميع البيانات والمعلومات اللازمة عن الأسواق حتى يتمكن نظام تأمين ائتمان الصادرات المصري من تقدير الخطر

واتخاذ قرار سريع بشأن قبول أو رفض طلب التأمين المقدم من المصدر بدلا من الاعتماد على بنوك المعلومات في الخارج والتي تستغرق وقت طويل لا يتفق مع طبيعة بعض العمليات التصديرية.

3- يجب على الشركة المصرية لضمان الصادرات وضع نظام تسعير شامل وعادل يأخذ في الاعتبار العوامل التي تؤثر في درجة الخطورة لكل مستورد حتى يمكنها حساب السعر العادل والكافي له.

4- يجب أن يراعي عند تحديد أسعار تأمين الائتمان وجود خطر العسر المالي من عدمه حتى لا يكون هناك مغالاة في الأسعار ويكون السعر ملائم وعادل لكل من الشركة والمصدرين على حد سواء.

المراجع

أولا: المراجع العربية

1-الكتب:

1- طارق عبد العال حماد (المشتقات المالية – إدارة المخاطر المحاسبية) كلية التجارة جامعة عين شمس 2001 .

2- محمود سالم " رياضيات التأمينات العامة: النماذج الرياضية والإحصائية وتطبيقاتها " كلية التجارة, جامعة كفر الشيخ, 2015.

3- محمد توفيق البلقيني , رأفت احمد إبراهيم " نظرية المصادقية في التأمينات العامة –الأسس العلمية والتطبيقات العملية " 2015 .

2-الرسائل والأبحاث العلمية:

1- أحمد أسامة سلام، " دراسة تحليلية مقارنة لتأمين ائتمان الصادرات"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة القاهرة 2004.

2- مروة رفيق جلال، "استخدام نماذج تسعير المشتقات المالية في تسعير تأمينات الممتلكات والمسئولية"، جامعة القاهرة 2010.

3- مها محمد زكى، "تسعير تامين الممتلكات والمسئولية "مدخل جديد"، جامعة المنصورة 2008.

4- يوسف مسعداوى، "دور المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات في تعزيز صادرات واستثمارات الدول الأعضاء"، جامعة بغداد 2011.

ثانياً: المراجع الأجنبية

4- Chen, Yueyun, et.al.(Capital Asset Pricing Models With Default Risk ; Theory and Application in Insurance) , J.El G22 . Int 1 Advances in Economics,Res .9 Feb 2003

2-Ernest Baltensperger, Nils Herger (Export Against Risk, Theory and Evidence from Public Export Insurance Schemes in OECD Countries), 2007.

3- Paul k.riestra-munnicha, (The Relationship between Exports, Credit Risk and Credit Guarantees), Selected Paper for Annual Conference, Long Beach California, 2002.

4- Peter Egger, (Public Export Credit Guarantee and Foreign Trade Structure, Evidence from Australia), 2006.

5 - Vander veer, koen (The Private Credit Insurance Effect on Trade), 2010.

6- Philips, Richard D, et, " Financial Pricing of Insurance in the Multiple Line Insurance Company "Financial Institution Center, University of Pennsylvania, March 1996.